جامعة
بنغازي الحديثة

مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية

مجلة علمية الكترونية محكمة

Journal of Benghazi Modern University of Sciences and Humanities

العـدد السابع عشر

لسنة 2021

حقوق الطبع محفوظة

شروط كتابة البحث العلمي في مجلة جامعة بنغازي الحديثة للعلوم والدراسات الإنسانية

1- الملخص باللغة العربية وباللغة الانجليزية (150 كلمة).
2- المقدمة، وتشمل التالي:
- ❖ نبذة عن موضوع الدراسة (مدخل).
- ❖ مشكلة الدراسة.
- ❖ أهمية الدراسة.
- ❖ أهداف الدراسة.
- ❖ المنهج العلمي المتبع في الدراسة.

3- الخاتمة. (أهم نتائج البحث - التوصيات).
4- قائمة المصادر والمراجع.
5- عدد صفحات البحث لا تزيد عن (25) صفحة متضمنة الملاحق وقائمة المصادر والمراجع.

القواعد العامة لقبول النشر

1. تقبل المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والإنجليزية؛ والتي تتوافر فيها الشروط الآتية:

- أن يكون البحث أصيلاً، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها من حيث الإحاطة والاستقصاء والإضافة المعرفية (النتائج) والمنهجية والتوثيق وسلامة اللغة ودقة التعبير.
- ألا يكون البحث قد سبق نشرة أو قُدم للنشر في أي جهة أخرى أو مستل من رسالة أو أطروحة علمية.
- أن يكون البحث مراعياً لقواعد الضبط ودقة الرسوم والأشكال - إن وجدت - ومطبوعاً على ملف وورد، حجم الخط (14) وبخط (Arial 'Body') للغة العربية. وحجم الخط (12) بخط (Times New Roman) للغة الإنجليزية.
- أن تكون الجداول والأشكال مدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية.
- أن يكون البحث ملتزما بدقة التوثيق حسب دليل جمعية علم النفس الأمريكية (APA) وتثبيت هوامش البحث في نفس الصفحة والمصادر والمراجع في نهاية البحث على النحو الآتي:
- أن تُثبت المراجع بذكر اسم المؤلف، ثم يوضع تاريخ نشرة بين حاصرتين، ويلي ذلك عنوان المصدر، متبوعاً باسم المحقق أو المترجم، ودار النشر، ومكان النشر، ورقم الجزء، ورقم الصفحة.
- عند استخدام الدوريات (المجلات، المؤتمرات العلمية، الندوات) بوصفها مراجع للبحث: يُذكر اسم صاحب المقالة كاملاً، ثم تاريخ النشر بين حاصرتين، ثم عنوان المقالة، ثم ذكر اسم المجلة، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد، ودار النشر، ومكان النشر، ورقم الصفحة.

2. يقدم الباحث ملخص باللغتين العربية والانجليزية في حدود (150 كلمة) بحيث يتضمن مشكلة الدراسة والهدف الرئيسي للدراسة، ومنهجية الدراسة، ونتائج الدراسة. ووضع الكلمات الرئيسية في نهاية الملخص (خمس كلمات).

3. تحتفظ مجلة جامعة بنغازي الحديثة بحقها في أسلوب إخراج البحث النهائي عند النشر.

إجراءات النشر

ترسل جميع المواد عبر البريد الالكتروني الخاص بالمجلة جامعة بنغازي الحديثة وهو كالتالي:

- ✓ يرسل البحث الكترونياً (Word + Pdf) إلى عنوان المجلة info.jmbush@bmu.edu.ly او نسخة على CD بحيث يظهر في البحث اسم الباحث ولقبة العلمي، ومكان عملة، ومجاله.
- ✓ يرفق مع البحث نموذج تقديم ورقة بحثية للنشر (موجود على موقع المجلة) وكذلك ارفاق موجز للسيرة الذاتية للباحث إلكترونياً.
- ✓ لا يقبل استلام الورقة العلمية الا بشروط وفورمات مجلة جامعة بنغازي الحديثة.
- ✓ في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضة على مُحكّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، ويتم اختيارهم بسرية تامة، ولا يُعرض عليهم اسم الباحث أو بياناته، وذلك لإبداء آرائهم حول مدى أصالة البحث، وقيمته العلمية، ومدى التزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها، ويطلب من المحكم تحديد مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمها.
- ✓ يُخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه للنشر من عدمها خلال شهرين من تاريخ الاستلام للبحث، وبموعد النشر، ورقم العدد الذي سينشر فيه البحث.
- ✓ في حالة ورود ملاحظات من المحكّمين، تُرسل تلك الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة بموجبها، على أن تعاد للمجلة خلال مدة أقصاها عشرة أيام.
- ✓ الأبحاث التي لم تتم الموافقة على نشرها لا تعاد إلى الباحثين.
- ✓ الأفكار الواردة فيما ينشر من دراسات وبحوث وعروض تعبر عن أراء أصحابها.
- ✓ لا يجوز نشر إي من المواد المنشورة في المجلة مرة أخرى.
- ✓ يدفع الراغب في نشر بحثه مبلغ قدره (400 د.ل) دينار ليبي إذا كان الباحث من داخل ليبيا، و (200 $) دولار أمريكي إذا كان الباحث من خارج ليبيا. علماً بأن حسابنا القابل للتحويل هو: **(بنغازي – ليبيا - مصرف التجارة والتنمية، الفرع الرئيسي - بنغازي، رقم 001-225540-0011. الاسم (صلاح الأمين عبدالله محمد)**.
- ✓ جميع المواد المنشورة في المجلة تخضع لقانون حقوق الملكية الفكرية للمجلة.

info.jmbush@bmu.edu.ly

00218945429096

د. صلاح الأمين عبدالله
رئيس تحرير مجلة جامعة بنغازي الحديثة
Dr.salahshalufi@bmu.edu.ly

مكتبات السجون ودورها في عملية التأهيل والإصلاح

د. عزة ابوبكر المنصوري
أستاذ مشارك بقسم المكتبات والمعلومات-جامعة بنغازي
azza.abubaker@uob.edu.ly

المستخلص:

تعتمد المجتمعات الحديثة تدريجياً ممارسات أكثر إنسانية ووضوحاً في مجال العدالة الجنائية، وذلك وفقاً لإعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان، فهي تحول تركيزها من العقاب، إلى التعليم وإعادة التأهيل والاستخدام الأمثل للوقت، وبهذا فقد أصبحت مكتبات السجون جزءا هاماً من بيئة السجن، حيث تقوم بدعم البرامج التعليمية والترفيهية وإعادة التأهيل، وتوفر مستوي عال من الحياة الطبيعية وتكون بمثابة نافذة على العالم الخارجي، لهذا يتوجب على الدول النامية أن تولي مثل هذه المؤسسات التنموية الاهتمام والتركيز لما لها من أهمية كبيرة في برنامج الإصلاح، وهذا يتطلب محاكاة نماذج مكتبات السجون بالمكتبات العامة، وفي ذات الوقت يتوجب عليها توفير المصادر التعليمية وتطوير مهارات القراءة والكتابة للسجناء.

والمطلع على حال السجون الليبية يلاحظ تعطيلاً لهذا المرفق، وعدم قيامه بدوره التنموي وفقا لما جاء في برنامج منظمة الافلا (IFLA)، فلا توجد خطط مدروسة للعمل من قبل القائمين على هذه المؤسسات، وفي هذه الورقة سوف يتم تسليط الضوء على هذا المرفق الحيوي، ودراسة كافة الجوانب المرتبطة به، وتحديد أهم الأدوار التي يجب أن يضطلع بها، مع تقديم تصور مقترح لتفعيل هذا الدور وذلك وفقا للأسس العلمية والمعايير الدولية، وليكون هذا المقترح نقطة انطلاق يمكن للاعتماد عليه في خطة تفعيل مكتبات السجون بالدولة الليبية.

الكلمات المفتاحية: مكتبات السجون-ليبيا-معايير منظمة الافلا-السجناء-التأهيل والإصلاح.

المقدمة:

في استجابة للمتغيرات العالمية والتي تقودها منظمة اليونسكو ذات الاهتمامات التعليمية والثقافية، وحرصها على تحقيق مبدأ المساواة والعدل في الوصول إلى المعلومات والمؤكد عليه في بيانها الصادر عام 1994م (American Association of Law Libraries,1996)، والذي نص على ضرورة تكافؤ الفرص في حق الانتفاع بصرف النظر عن السن والعنصر والجنس والدين واللغة والوضع الاجتماعي... الخ.

وبهذا فقد تحررت السجون من تأثير الكنيسة الذي أحدثه رجال الدين، حيث كانت فكرة العقوبة تتمثل في ***الاقتصاص التطهيري*** من الذنوب والخطايا، فرجال الدين ينظرون إلى الجريمة على أنها إثم وخطيئة، ويعتبرون المجرم شخصا مذنبا يجب عليه التوبة، ويكون ذلك في نظرهم بانعزاله عن المجتمع، ومن هنا نشأت فكرة السجن الانفرادي (محمد عبد الله الوريكات، 2008). غير أن هذا النهج قد تلاشي مع الوقت، فالمتتبع لتطور الفكر العقابي عبر التاريخ يلاحظ أثره الوضح على السجون وسياستها (حسن مبارك،2000)، ففي عصرنا هذا تطورت السجون وأصبحت أكثر إنسانية ومدنية، وعملت على إقحام المؤسسات الإصلاحية والتأهيلية لإيمانها بأهمية العمل على تعديل سلوك السجناء، وأن تطبيق العقوبة وحدها على المجرم لا جدوى منها في إصلاحه، وإنما يجب اتخاذ تدابير وقائية لمنع المجرم من ارتكاب الجريمة مرة أخري، وذلك من خلال إصلاح سلوكه (محمد الوريكات،2008). ويعود الفضل في ذلك للمدرسة الوضعية التي ظهرت في

منتصف القرن التاسع عشر في إيطاليا واعتمدت على المنهج العلمي الواقعي في دراسة الإجرام والعقوبة، واستخدمت الأساليب العلمية في الدراسات الاجتماعية، وقد تزعمها كل من سيزاري لومبروزو Cesare Lombroso، وأنريكو فيري Enrico Ferri، وروفائيل جارو فالو Raffaele Garofalo .

ومن هذا المنطلق حرصت المكتبات العامة على العمل على توفير خدمات تعمل على ضمان الوصول للمعلومات والاستفادة منها من قبل كافة فئات المجتمع على غرار نزلاء السجون، فأصبح للمسجونين الحق في الانتفاع والاستفادة من الخدمات المكتبية، مثلهم مثل باقي أفراد المجتمع بل على العكس من ذلك فهم أكثر احتياجاً لهذه الخدمات من غيرهم. ومن هذا المنطلق أصبح من الضروري إنشاء مكتبات في السجون تعرف ***بمكتبات السجون***. وقد استجابت اغلبية دول العالم لهذا التوجه فعملت على إقامة المكتبات داخل السجون، حيث تعددت الجهات المشرفة عليها، ومع الوقت ظهرت العديد من المنظمات والهيئات الحكومية وغير الحكومية التي دعمت مكتبات السجون وعملت لأجل تعزيز دورها.

ويظهر حصر وتحليل الدراسات الخاصة بتقييم أثر مكتبات السجون نتائج إيجابية مشجعة لدورها في مجال التأهيل والإصلاح (Trunstine & Waxler, 2006, Sweeney,2010) . فقد اوضح Garrer (2017) في دراسته على مستخدمي مكتبات السجون في أستراليا الأثر الذي يمكن أن تحدثه مكتبات السجون في تعديل سلوك السجناء، وقدم نموذجا حدد فيه الجوانب التي يمكن العمل من خلالها وكيف يمكن أن يتم تشجيع السجناء ليتعاملوا مع المكتبة. وفي ذات السياق قدم Finlay (2017) في دراسته للدكتوراه مقترحا كيفية تشجيع السجناء في السجون البريطانية على استخدام المكتبة وذلك بناء على ما توصلت إليه دراسات السابقة التي ركزت على دراسة الأثر مثل دراسة Garrer.

وعلى الرغم من كل هذا نجد غياب للدراسة التي تشرح جوانب وسبل الإفادة من مكتبات السجون في مجالات التأهيل والإصلاح بدلا عن الارتجال، والذي نلاحظه بشكل واضح في العديد من السجون والتي تحاول أن تقدم خدمات لا تندرج ضمن النطاق الأكاديمي المبني على أساس علمية، ومن هنا جاءت هذه الدراسة التي نطمح من خلالها رسم صورة متكاملة عن جوانب الخدمات المقدمة وكيفية تقديمها انطلاقا مما قدم من أبحاث في المجالات ذات الاختصاص لخلق فهم موحد يكون أساسا مرجعيا لكل المهتمين بهذا المجال الموضوعي.

كذلك فقد تم إجراء زيارة ميدانية لمكتبة سجن الكويفية بمدينة بنغازي، للوقوف على واقع حال المكتبة وتحديد آلية العمل بها، وذلك لرسم سياسة عمل خاصة بها تسهم في تحسين مستوي الخدمة المقدمة.

مشكلة الدراسة:

تعتمد المجتمعات الحديثة تدريجياً ممارسات أكثر إنسانية ووضوحاً في مجال العدالة الجنائية، وذلك وفقاً لإعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان، فهي تحول تركيزها من العقاب، إلى التعليم وإعادة التأهيل والاستخدام الأمثل للوقت. وبهذا فقد أصبحت مكتبات السجون جزء هاماً من بيئة السجن، حيث تقوم بدعم البرامج التعليمية والترفيهية وإعادة التأهيل، وتوفر مستوي عال من الحياة الطبيعية وتكون بمثابة نافذة على العالم الخارجي. لهذا يتواجب على الدول النامية أن تولي مثل هذه المؤسسات التنموية الاهتمام والتركيز لم لها من أهمية كبيرة في برنامج الإصلاح. و هذا يتطلب محاكاة نماذج مكتبات السجون بالمكتبات العامة، وفي ذات الوقت يتوجب عليها توفير المصادر التعليمية وتطوير مهارات القراءة والكتابة للسجناء.

والمطلع على حال السجون الليبية يلاحظ تعطيلاً لهذا المرفق، وعدم قيامه بدوره التنموي وفقا لما جاء في برنامج منظمة الافلا، فلا توجد خطط مدروسة للعمل من قبل القائمين على هذه المؤسسات. وعليه فان الأمر يتطلب منا العمل على وضع إطار نظري لتفعيل هذه المكتبات داخل السجون، من خلال تقديم صورة متكاملة عن هذا المرفق الحيوي، ودراسة كافة الجوانب المرتبطة به، وتحديد أهم الأدوار التي يجب أن يضطلع بها، مع تقديم تصور مقترح لتفعيل هذا الدور وذلك وفقا للأسس العلمية والمعايير الدولية وليكون هذا المقترح نقطة انطلاق يمكن الاعتماد عليه في خطة تفعيل مكتبات السجون بالدولة الليبية. ولتحقيق ذلك تطرح الدراسة مجموعة من التساؤلات، المتمثلة في:

- كيف يمكن لمكتبات السجون أن تسهم في عملية إعادة تأهيل وإصلاح السجناء؟
- كيف يمكن تفعيل مكتبات السجون في الدولة الليبية؟
- ما هي الخدمات التي يجب أن تضطلع بها مكتبات السجون؟
- ما هي الكفاءات الواجب توافرها في العناصر البشرية العاملة بهذه الفئة من المكتبات؟
- ما هي الجهة التي يجب أن تضطلع بهذا الدور؟
- ما هي مصادر المعلومات الواجب العمل على توفيرها؟

وللإجابة على تساؤلات التي تطرحها الدراسة تم اعتماد المنهج النوعي والذي تم التركيز فيه على جمع البيانات من تحليل كل ما كتب في هذا المجال لأجل وضع إطار يوضح البعد النظري لهذا الموضوع.

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم مكتبات السجون:

تتفق أدبيات الموضوع حول تحديد مفهوم مكتبة السجن فتعرفها على أنها" تلك المكتبة التي تنشأ داخل السجن أو المؤسسة الإصلاحية بهدف تقديم الخدمات المكتبية والأنشطة الثقافية والمعرفية للنزلاء" (السيد السيد النشار،2001)، وترتبط أهدافها ارتباطاً وثيقاً بمجتمع السجناء والتي تركز في مجملها على الإصلاح والتأهيل.

حيث حددت الأهداف الرئيسية لمكتبات السجون في المساهمة في إعادة تأهيل السجناء وإدماجهم من جديد ضمن المجتمع بهدف مكافحة الجنوح لدي أفراد المجتمع، والعمل على توفير مختلف أنواع الخدمات والقيام بكل الأدوار (التعليمية، التربوية، التثقيفية). وبذلك فإن مكتبة السجون لا تقل أهميةً عن المكتبات الأخرى، من حيث الخدمات والنشاطات، فربما يعتقد الكثيرون أن مكتبة السجون عبارة عن مكان خال غير منظم ولا يستحق الاهتمام، لكن في الحقيقة هناك تنافس بينها وبين المكتبات خارج السجن في العالم كله خاصة منها دول أوروبا وأمريكا الشمالية.

وكذلك توفر لهم المعلومات المهمة جدا والتي تكسبهم الاستقلالية وتمنحهم القدرة على اتخاذ القرارات الصائبة، وبفضلها يمكن أن يتغيروا إلى أشخاص قادرين على التمتع بحقوقهم الإنسانية والإسهام في تحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية وخاصة الثقافية (Asimwe Glorias, kinengyere, Alison A,2019).

أهداف مكتبات السجون:

تسعي مكتبات السجون لتحقيق أهدافا مرسومة ألا وهي المطالبة بإنجاز العديد من الوظائف والأعمال المختلفة، ولأن مكتبة السجن هي المكتبة الوحيدة المسموح للسجناء باستخدامها والاستفادة منها، لذلك يجب عليها أن تعمل جاهدا لسد احتياجات المستفيدين منها، والعمل على تحقيق جملة من الأهداف المرتبطة بالبرامج التأهيلية التي تشرف عليها السجون وتديرها، من هذه الأهداف (جاب الله مالك، 2008): -

- العمل على دعم وتطوير شخصية النزلاء ومساندتهم للتخفيف من ضغوطات التي يتعارضون لها أثناء فترة العقوبة.
- الرفع من المستوى الثقافي والتعليمي للمسجونين، والذي ينعكس على المستوى الاجتماعي والاقتصادي للبلد أو المجتمع.
- تهدف إلى دمج برامج محو الأمية في نظامها أو وظائفها كما هو معمول به في بعض السجون، نظرا لكونها تلعب دورا محوريا وأساسيا في مساعدة البرامج التربوية والتعليمية الرسمية وإعادة التأهيل والتكوين.

- العمل على توفير جو ملائم مغاير للواقع المعاش داخل السجن من خلال توفير بيئة معرفية ملائمة.
- كسر الرتابة والملل واستثمار وقت السجناء فيما يفيدهم من خلال تحديد احتياجاتهم بشكل دقيق.
- تعمل على تحقيق العدل والمساواة، والعمل بمبدأ التكافؤ في الفرص من أجل تثقيف وتعليم جميع أفراد المجتمع دون استثناء وذلك بتوفيرها فرصة التعلم للفئات المحرومة من ذلك من المجتمع على غرار فئة النزلاء بالسجون، من أجل بناء مجتمع قوي ومتين بجميع أبنائه دون استثناء.
- العمل على مساندة النزلاء في عملية الانتقال من الخارج إلى الداخل، أو من الداخل إلى الخارج، والتكيف مع الواقع الجديد.
- العمل من خلال البرامج القرائية على تحسين الذات وتدعيم وزيادة الثقة بالنفس.
- مساعدة السجناء على مواصلة تحصيلهم الدراسي داخل السجن وذلك بمدهم بمصادر المعلومات المساندة لمقرراتهم الدراسية.
- لمساهمة في سرعة إصلاح المساجين واندماجهم في الحياة الطبيعية بعد خروجهم من السجن.
- تقديم المعلومات المهنية عن طريق توفير المواد المكتبية التي تساعد النزلاء ممن يعملون في معامل السجون على تطوير أنفسهم.
- تنمية اتجاهات وقيم اجتماعية مرغوب فيها، كالوعي بأهمية العمل التعاوني وتحمل المسئولية والصبر والمثابرة وخدمة الغير والمحافظة على الملكية العامة.
- تسعى أيضا مكتبة السجن لأن تكون داخله بمثابة مركز معلومات وإعلام على الخارج، وإلى مركز تكوين وإعلام للمستخدمين، فمكتبة السجن هي الأقرب إلى المكتبة العامة، أو بمثابة مركز بحث بالنسبة للطاقم الإداري للسجن، وذلك بتوفيرها لهم مختلف مصادر المعلومات التي تتعلق بالعمل، التسيير وإدارة الموارد البشرية، القوانين الإدارية، الاتصال الرسمي وغير الرسمي (محمد أمين البنهاوي،2008).

مما تقدم نلاحظ تتعدد الأهداف المنوطة بمكتبات السجون والتي يمكن تصنيفها في: أهداف معلوماتية كتلبية احتياجات النزلاء من المعلومات. أهداف تعليمية ترتبط بالدور التعليمي والتي تدعم برامج التعلم، وأخيرا، أهداف إصلاحية ترتبط بالسياسة العقابية والتي تختلف حسب طبيعة

السجن والدولة. ولتحقيق هذه الأهداف يتطلب الأمر من مكتبات السجون القيام بالعديد من الأعمال والوظائف، والتي نذكر منها:

- ***دراسة المستفيدون***، فللوصول للأهداف المرسومة يتطلب معرفة جيدة بالجمهور الذي تخدمه هذه المكتبة، وذلك عن طريق دراسة خصائصه أو فئاته، من أجل تحديد بدقة احتياجاتهم والتي تعد مبدأ من المبادئ الأساسية في علم المكتبات، ولا يمكن الاستغناء عنها أبدا إن أريد للمكتبة تحقيق أهدافها بنجاعة وفعالية.
- **توفير المجموعات**، وهي من أهم الوظائف التي توديها المكتبات بصفة عامة، فكلما تم تشكيل وتوفير مجموعات متنوعة وشاملة لمختلف فروع المعرفة، كلما أمكنها تحقيق أهدافها وإرضاء روادها.
- **تصميم الخدمات**، يجب على المكتبة العمل على بناء مجموعة من الخدمات التي تتناسب مع احتياجاتها يأتي على رأس هذه الخدمات المكتبية تيسير الاطلاع الداخلي، والتي تحرص كافة المكتبات مهما كان نوعها أو حجمها على توفيرها للمستفيدين منها، ويقصد بها توفير مكان ملائم وظروف مناسبة للاطلاع داخل المكتبة، من ذلك سهولة الوصول إلى المكتبة، وتوفير التهوية الكافية، والضوء الكافي، طبيعي أو اصطناعي، والأثاث المريح والجو الجذاب الذي يساعد على الاستغراق في القراءة والاستمرار في العمل (السريع سريع بن محمد،2008). هذا إلى جانب توفير خدمات تدعم العلاج بالقراءة، وتدعم البرامج التأهيلية.

التطور التاريخي لمكتبات السجون: (بعد تاريخي)

على الرغم من عدم وجود اتفاق حول تاريخ أو مكان ظهور أول مكتبة سجن بالعالم، فالمصادر المتعلقة بهذا الموضوع قدمت آراء عديدة ومختلفة، غير أن جلها ضعيف السند ولا يمكن الاعتماد عليه في الجزم بالبدايات الفعلية لمكتبات السجون، ولكن المتفق عليه أن الكتب رافقت السجناء منذ قديم الزمن، والكتابة كانت الوسيلة المتبعة لدي العديد من السجناء لكسر جمود ووحدة السجن، ومن هنا تأتي نقطة الخلاف، فغير المتخصصين يرجعون بداية تاريخ مكتبات السجون لوجود الكتب بالسجن مثل (Bramley Gerald ,1978)، بينما نجد أن فئة واسعة من المتخصصين في مجال المكتبات (والباحثة أحدهم) يرفضون ذلك، فمفهوم المكتبة أوسع وأشمل من ربطها بالكتب فهي خدمات تقدم وفقا لرؤية محددة، وأن الكتب مكون أساسي للمكتبات وليست المكتبات.

ونحن هنا نبدأ بالتأريخ لمكتبات السجون من النقطة التي أنطلق منها العديد من الباحثين، والذين اتفقوا على أن أول مكتبة سجن تم بناؤه في الولايات المتحدة Nantucket Massachuse عام

1679م، ولم يكن بها أي مواد قرائية ما عدا الإنجيل أو أناشيد وتراتيل العبادة التي كانت تُعار للسجناء من طرف رجال الدين(Finlay.J,2010). وبعد عشرين عاما من هذا التاريخ بدأت جمعية سجن فلاديلفيا Philadelphia بتوفير الكتب للسجناء في سجن والتون ستريت Walunt Street. وفي عام 1802م تضاعف عدد المكتبات في السجون الأمريكية، أما في عام 1907م تم تعين أول مرشدة، ثم قامت جمعية المكتبات الأمريكية في عام 1911م بتكوين أول لجنة لمكتبات السجون الفدرالية، ومن هنا كانت نقطة التحول الأساسية في فلسفة مكتبات السجون(Bramley,1978).

والمملكة المتحدة سارت على نفس النهج وقامت كذلك بالعمل على تأسيس مكتبات في سجونها في فترة مبكرة تعود لعام 1699م تحت إشراف رجال الدين. ويعود تاريخ أول مكتبة أسست في سجن لعام 1872م (Vogel,2005).

ومع الاتجاه العام للاهتمام بمكتبات السجون بدأ معها تطور في فهم دورها والعمل على إدراجها ضمن البرامج التأهيلية، وبهذا فأننا كمكتبين نؤرخ لمكتبات السجون من منتصف القرن التاسع عشر، وبدايات القرن العشرين، وذلك بتعين أول أخصائي مكتبات مهني لتسيير والقيام بأعمالها بدلا من الحراس أو المتطوعين من السجناء، وذلك عام 1903م في سجن ولاية أيو Iowa الواقعة وسط الولايات المتحدة الأمريكية (Finlay.J,2018). وفي عامي 1929-1930م شهدت المؤسسات العقابية توسعا كبيرا في المجال التعليمي، وهذا راجع للأزمة الاقتصادية التي عرفها العالم وقل الضغط على السجناء الذين كانوا مشغولين بالصناعة وأصبح لديهم أوقات فراغ تم استثمارها في التعليم.

وفي عام 1940م وهي النقطة الفارقة في مجال مكتبات السجون حيث لم تعد أهدافها دينية بل أصبحت تعكس النظرية للمكتبات المتعلقة بالأهداف التعليمية وتابعة لميزانية التعليم، وهذا ما جعلها تُسير من طرف المدرسين إضافة إلى السجناء المساعدين، وعقب ذلك نشر دليل السجون والإصلاحيات الأمريكية والصادر عام 1942م، إحصائيات توضح النقص في الكادر المؤهل للعمل في هذه المكتبات وعليه فقد حثت الجهات المسؤولة على أهمية توظيف مكتبي متخصص للعمل بالمكتبة بدوام كامل (محمد الوريكات،2008). هذا وقد عانت المكتبات في هذه الفترة من نقص في مصادر المعلومات، حيث كانت مجموعاتها ضعيفة جداً، وللتغلب على هذه المشكلة اعتمدت بعض المكتبات في الولايات المتحدة الأمريكية على المكتبات المتنقلة لتوفير الكتب اللازمة للسجناء، وذلك مثل التعاون الذي حدث بين مكتبة ولاية واشنطن ومكتبات المؤسسات الإصلاحية عام 1967م(Garner,2017).

عقب هذا انتشار واسع لمكتبات السجون عالميا، فنجد إيطاليا قامت بإصدار قانون وطني عام 1975م، يأمر بإنشاء مكتبة في كل سجن تحت مسؤولية مدير السجن، وقد سمح القانون بمشاركة المسجونين في عملية تسيير المكتبة في شكل نشاطات تطوعية أو أعمال مدفوعة الأجر. غير إن القانون لم يشر إلى خصائص المكتبة وتنظيمها وخدماتها والهيئات التي تتبع لها، وقد جاء هذا القانون ليسمح أيضا للمسجونين بالمشاركة والمساعدة في تسيير المكتبة في شكل نشاطات تطوعية أو أعمال مدفوعة الأجر، إلا أنه لا يشير إلى خصائص المكتبة وتنظيم خدماتها أو الهبات والميزانية...

وقد تم تعديله عام 1979م و2000م من أجل تسهيل إتاحة مجموعات المكتبات للسجناء. في سنة 1997قام معهد اقتصاد المكتبات والببليوغرافيا لجامعة "ميلانو Milan " بتحقيق ودراسة تعتبر أول إحصاء يتعلق بمكتبات السجون الإيطالية على تسعة وسبعين سجنا من أصل 205سجنا بإيطاليا، زائد ثمانية عشر سجنا للأحداث تابعة كلها مباشرة لوزارة العدل وبالتالي للإدارة المركزية للدولة (السيد السيد النشار، 2001).

المنظمات الحقوقية ودورها في تطور خدمات مكتبات السجون:

عملت العديد من المنظمات الحقوقية والإنسانية ضمن برامجها على التأكيد على دور المكتبات في عملية التنمية التي تسعي تلك المؤسسات لتحقيقها. تعتبر المعايير التي قدمتها منظمة اليونسكو من أهم المحطات البارزة في مجال تطوير الاهتمام بالخدمات المقدمة للسجناء، وتعتبر المادة 41 الصادرة عام 1955م (United Nations ,2015)، من قانون المرتبطة بالمكتبات ودورها في السجون بمثابة نقطة تحول في هذا الاتجاه حيث نصت على..

" كل مؤسسة يجب أن تملك مكتبة يستخدمها جميع فئات السجن مزودة بما يكفي من كتب، ويجب العمل على تشجيع السجناء على الاستفادة منها"

وقد كان لهذا المنشور أثر إيجابي فقد حث العديد من المنظمات والمؤسسات الحقوقية على تبني المكتبات واشراكها ضمن البرامج التأهيلية التي تعمل عليها، ومنها منظمة الافلا (IFLA) ***(International Federation of Library Association and Institution)*** التي عملت على تقديم تقارير حثت فيها الجهات الحكومية على ضرورة العمل على توفير الكتب لكل فئات المجتمع، خاصة تلك الفئات من المجتمع غير القادرة على الاستفادة من خدمات المكتبة التقليدية. وتشمل هذه الفئات نزلاء المستشفيات، والسجون، وكبار السن المتواجدين في دور الرعاية، والمعاقين جسديا وذهنيا، والأشخاص الذين يعانون من صعوبات القراءة، وعليه فقد انصب جزء من اهتمامها على مكتبات السجون فقامت في عام 1985م بتشكيل فريق عمل لمدة 5 سنوات،

وانصب عمل الفريق على إقامة العديد من المؤتمرات وورش العمل والاجتماعات، وذلك لزيادة الوعي بخدمات مكتبات السجون، واستمر هذا العمل حتى بعد انتهاء المدة المحددة للفريق حيث تم تشكيل فرق أخري عملت على استكمال باقي المهام، وكان لهذا العمل دور بارز في تعزيز دور مكتبات السجون خاصة في العديد من الدول المتقدمة والنامية(فاطمة الشيخ، عبداللطيف صوفي، 2005). كذلك أسهم ميثاق القراءة الصادر عن اللجنة الدولية للكتاب والجمعية الدولية للناشرين والصادر عام 1994م، والذي يؤكد على أن القراءة هي حق عالمي في تعزيز دور مكتبات السجون (جاب الله مالك،2008). حيث أصدرت فصلا كاملا ضمن تقريرها المتعلق بالتعليم بالسجون عن مكتبة السجن وطالبت فيها بضرورة أخضعها للمعايير المهنية التي تخضع لها المكتبات العامة، وأن تدار من قبل مكتبين متخصصين، كما يجب عليها تلبية احتياجات مختلف ثقافات السجناء واهتماماتهم، ويجب عليها أيضا توفير الوصول الحر للمعلومات، إلى جانب توفير برامج لمحو الأمية والتركيز على الأنشطة القرائية ذات الصلة.

وفي سنة 2008م صدر عن هيئة الأمم المتحدة تقرير حول تعزيز وحماية حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، حق الأشخاص المحتجزين في التعليم، بواسطة المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم **"فيرنور مونوز"**، وقد قدم هذا التقرير بقرار من مجلس حقوق الإنسان حول مسألة حق الأشخاص المحتجزين في التعليم بغية تسهيل إدماجهم في المجتمع وعدم رجوعهم لطريق الإجرام، كما رمى هذا التقرير إلى إطلاع الحكومات والأطراف المهتمة والمساعدة في الجهود المبذولة لتحقيق ذلك، وقد ساهمت الكثير من الحكومات والمنظمات الدولية والأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والسجناء في إنجاز هذا التقرير، يمكننا من خلال هذا التقرير استخلاص العديد من النتائج والحالات التي تصف الوضع الراهن لمكتبات السجون عبر العالم ولو أنه مخصص للتعليم، لكن مما جاء فيه فيما يتعلق بالمكتبات، فقد أشار في الصفحة السابعة منه إلى أن المكتبات لها هي الأخرى أهمية بالغة في تحقيق التنمية الكاملة للشخص المسجون، إضافة للتعلم العالي الرسمي وغير الرسمي، وبرامج محو الأمية (Medine,L.D,2000). ففي أوائل أكتوبر 2003م أرسل المُقرّر الخاص لمجلس حقوق الإنسان استبيانا شاملا إلى جميع الدول الأعضاء، إلى عدد من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والتي يتصل عملها بالحق في التعليم وبالتعليم في سياق الاحتجاز. كان هدف الاستبيان هو الحصول على معلومات في سبعة مجالات هي: أطر السياسات والتشريعات، تخصيص الموارد، المقرر الدراسي للبرامج التعليمية، الإحصاءات والرصد، مشاركة الأطراف الفاعلة المختلفة غير المواطنين والأطفال في السجون.

في الجزء الخاص بالسياسات والتشريعات والتعليم استفسر عن كيفية كفل القانون نيل التعليم وحوافز التعليم ومن يكفل التعليم من موارد الدولة والمقررات الدراسية للبرامج التعليمية وفرص التعليم وتأهيل المدرسين والمكتبات وما إلى ذلك. أشار هذا التقرير إلى مدى ازدياد أهمية مكتبات السجون في العالم في الوقت الراهن والتي ارتبطت في كل مرة بقانون من القوانين أو تقرير ما خاص بالسجون، وهذه المرة ارتبطت بالتعليم في السجون بشكل وثيق عندما اعتبر التقرير أن المكتبات لها دور إيجابي وفعال في التعليم داخل السجون وإعادة تأهيل السجناء. وأن معظم السجون عبر بلدان وقارات العالم بما فيها البلدان الفقيرة يوجد فيها مكتبات لكن ليس كلها وهذا يدل على أن الطريق لا يزال طويلا أمامها (السيد السيد النشار،2000).

أما في الدول العربية، فلم تغفل قوانين وأنظمة السجون فيها أهمية مكتبة السجن ودورها الريادي في إصلاح المساجين وكونها رافدا من روافد التعليم والتدريب. ففي النظام العقابي اللبناني نصت المادة (37) من مرسوم تنظيم السجون على: أن توضع في كل سجن الكتب المناسبة من أدبية واجتماعية وصحية تحت تصرف المسجونين لتوجيههم وتنويرهم وتكون هذه الكتب نواة المكتبة الخاصة، بالسجناء (محمد نجيب حسني،1970). وفي الجزائر نصت المادة (98) من قانون تنظيم السجون وإعادة تربية المساجين على :أن تنشأ لدى كل مؤسسة سجن مكتبة تجعل كتبها تحت تصرف المساجين (قانون تنظيم السجون ،1998). ونص قانون السجون في الكويت تحت عنوان الرعايا الاجتماعية وتثقيف المسجونين على موضوعات تتعلق بإنشاء مكتبة للمسجونين واستحضار الكتب لهم تعليمهم (غانم محمد غانم،1994).

الخدمات التي تقدمها مكتبات السجون:

بالنظر للخدمات المقدمة من قبل العديد من مكتبات السجون على نطاق عالمي، يتضح لنا مدى التنوع والتغير المستمر في نوعية وطبيعة ومجالات الخدمة المقدمة من وقت لآخر، وهذا الأمر يعتبر من الإيجابيات التي تحسب لهذا القطاع، والذي يعتبر مؤشرا على مدى مواكبتها لما يستجد في مجال حقوق الإنسان والعمل على ترجمته في صورة خدمات تدعم البرامج التأهيلية والإصلاحية، والمتمثلة في:

- التأهيل الاجتماعي.
- التأهيل النفسي.
- التأهيل التعليمي.
- التأهيل المهني.
- التهذيب الديني والأخلاقي.

- الترفيه والترويح.
- التأهيل الصحي.
- تنمية الهويات.

ولتحقيق ذلك يجب أن تتوافر بها مجموعة من المقومات، والمتمثلة في:

- **العنصر البشري بمكتبات السجون:**

بسبب خصوصية القطاع الذي تتبعه مكتبات السجون جعل من الصعب جدا توفير متخصصين في مجال المكتبات ضمن الكادر الوظيفي المشرف على المكتبات، ويرجع ذلك لكون التوظيف في القطاع والذي يقتصر على بعض التخصصات التي لا يندرج ضمنها تخصص المكتبات والمعلومات.

وعليه يتوجب على هذه المؤسسات ضرورة العمل على إدراج المتخصصين في مجال المكتبات ضمن كادرها الوظيفي، وأن تكون جميع مكتبات السجن - بغض النظر عن حجمها- تحت إشراف أو تسير من قبل مكتبيين متخصصين ذوي مؤهلات ومهارات تم الحصول عليها من خلال شهادة جامعية في علم المكتبات والمعلومات، أو شهادة معادلة لها بدوام كامل. إلى جانب الموظفين الإضافيين الذين يمكن استخدامهم وفقا لاحتياجات المؤسسة وعدد السجناء.

هذا وينبغي أن يكون موظفو المكتبة على دراية بالمعلومات الكثيرة والمعقدة التي تلبي حاجيات السجناء، ويجب عليهم امتلاك مهارات التعامل الإنسانية اللازمة، للعمل بفعالية في بيئة السجن لأجل تقديم الخدمات لجميع السجناء دون تمييز، وينبغي احترام خصوصيات مستخدمي المكتبة، بناء على ما ذكر يجب إعطاء موظفي المكتبة فرص الانخراط في المنظمات المهنية، وذلك لتطوير قدراتهم المهنية، واتباع برامج التعليم المستمر.

وأيضا يمكن للسجن توظيف سجناء بالمكتبة، يتم اختيارهم وفق مهارتهم، خبرا تهم، والتفهم مع عمليات المكتبة، لكن هؤلاء الأشخاص لا ينبغي توظيفهم بدلا من الموظفين الذين تدفع رواتبهم العادية، ولكن يجب توفير المزيد من برامج الدعم، وبرامج خاصة حسب الحاجة.

- **الحيز المكاني:**

إن البنية التحتية في أغلب سجون العالم الثالث بعيدة كل البعد عن الكمال من حيث مراعاة العناصر الأساسية المتعلقة بالصحة والأمن والأمان، وتكتمل بغيب المكتبات داخل هذه السجون وإن وجدت يكون وجودها شكليا، ولا يراعي فيها المتطلبات الأساسية المتعلقة بالحيز المكاني، فعلى المنظمات الحقوقية ضرورة التعاون مع المتخصصين في مجال المكتبات فيما يخص

المواصفات الواجب اعتمادها من حيث ملائمة الحيز المكاني المتاح للخدمات التي تقدمها، كذلك التأكيد على ما إذا كان الحيز المكاني المتاح مستخدما استخداماً تاماً.

وقد نصت المعايير الصادرة عن منظمة افلا (فاطمة الشيخ ،عبد اللطيف صوفي،2005) والمتعلقة بمكتبات السجون على المتطلبات الواجب توافرها في المكان الواجب تخصيصه للمكتبة، حيث ركزت على الساحة والموقع، وأوصت بأن يكون الموقع مركزيا داخل مجمع السجن، ويفضل أن يكون بالقرب من مركز التعليم لتسهيل الوصول إليها، وكذلك لم يغفل التقرير الجانب الأمني فأكد على ضرورة أن تكون المكتبة منفصلة وفي منطقة قابلة للإغلاق، مع مراعاة للجوانب البيئة من حيث الإضاءة، والعناية بالجدران، والأرضية، والأسقف، والمراقبة البصرية لكامل فضاء المكتبة

- **المجموعات المكتبية:**

يمثل تكوين المجموعات بمكتبات السجون تحديا بالنسبة للمكتبيين يجب الوقوف عنده، فعملية اختيار مصادر المعلومات أمر حساس جدا ومهم نظرا لطبيعة الفئة الموجهة لها الخدمة، ولهذا فإنه لا بد من أن نتبع القواعد العلمية حتى يكون الاختيار موفقا ويفي بالغرض الذي أنشئت من أجله. وعليه يتواجب للقيام بهذه المهمة طرح العديد من الأسئلة المرتبطة بحجم المجموعات، وطبيعتها، ومجالاتها الموضوعية.

غير أننا في المجمل نوصي بضرورة القيام بالتحديث للمجموعات بشكل منتظم عن طريق الإقتناءات المنتظمة، مع الاستبعاد للمواد المستهلكة، ويفضل أن يتم ذلك من خلال اعتماد سياسة جيدة تحقق التنوع في مصادر المعرفة (محمد نجيب حسني،1970). ويؤكد العديد من المتخصصين بضرورة توفير الحد الأدنى من كل أنواع مصادر المعلومات، كما يفضل تجديد الرصيد بنسبة 15% سنويا بالنسبة للمكتبات بالمؤسسات الكبيرة، أما مكتبات السجون الصغيرة فيفضل أن تكون نسبة التجديد فيها أكثر من ذلك لتصل إلى 25% سنويا، مع زيادة نمو سنوية للرصيد والمجموعات ب 25% إذا ما كانت مكتبة نموذجية، كما أنه من الأفضل أن يكون الرصيد متنوعا، فالتنوع مهم جدا ويساعد المكتبة في عملية جذب أكبر فئات من المستفيدين، وتقديم خدمات متنوعة ومتطورة (غالب عوض النوايسة، 2000).

وعملية اختيارها أمر حساس جدا ومهم نظرا لطبيعة وميزة الفئة الموجهة لها، ولهذا فإنه لا بد من أن تتبع العديد من القواعد العلمية حتى يكون اختيارها موفقا ويفي بالغرض الذي أنشئت من أجله، حيث يوجد العديد من أنواع الوثائق والكتب أو المواضيع التي يجب ألا تتاح للمسجونين لعدة اعتبارات، منها المواضيع التي تتحدث عن سلوكيات عدائية عن المجتمع أو تقلل من الاحترام للقانون، أو القصص التي تتحدث عن الجرائم وكيفية ارتكابها، كذلك بعض الجرائد التي تفرط في

التأكيد على أخبار الجرائم اليومية، وتتم عملية تحديث المجموعات عن طريق الإقتناءات المنتظمة والدائمة، مع الاستبعاد للوثائق القديمة، لهذا يفضل اعتماد سياسة اقتناء جيدة واقتناء الوثائق المختلفة من دوريات جرائد محلية أو مجلات قواميس، قوانين، كتب دينية، الفلسفة، علم النفس، الطب، نصوص شعرية، مصادر أجنبية حسب الجنسيات المتواجدة في السجن (محمد نجيب حسني).

ولتقنين اختيار المجموعات وتزويدها تقوم إدارة السجن بالتعاون مع مشرفين على المكتبة وعلى برامج التعليم في السجن بأوعية المعلومات حسب الأنظمة واللوائح المعمول بها، ووفقا للأهداف التعليمية والتدريبية والتثقيفية (السريع سريع بن محمد، 2018). كما نؤكد أن لا ينسى القائمون على إعداد معيار أو إرشادات مكتبات السجون الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة بإدراجهم ضمن أشكال وأنواع الوثائق الواجب تضمنها في الرصيد للكتب المكتوبة بأحرف كبيرة والمخصصة للأشخاص ضعاف البصر، أو الكتب السمعية من أجل كل أنواع المستعملين مثل الأشخاص الذين لهم صعوبات القراءة (مهدي شباحي،2013).

صعوبات العمل بمكتبات السجون:

يواجه القائمون على العمل بمكتبات السجون العديد من الصعوبات، والتي تفرضها بيئة العمل وطبيعة المستفيدين، هذا إلى جانب غياب الاهتمام والوعي بدور المكتبة في عملية الإصلاح مما ترتب عليه إهمال لدورها واستبعادها من قبل المسؤولين في هذا القطاع، ويمكن حصر الصعوبات في شقين، شق يتعلق بالنزلاء والآخر مرتبط الجهات المسؤولة عن السجون.

الشق الأول:(مرتبط بالنزلاء) والذين يمثلون حجر الأساس للعمل المكتبي، ويمثل عزوفهم أهم مشكلة تواجه أخصائي المكتبة، حيث نجد نسبة كبيرة من السجناء ليس لديهم ميل للقراءة واستخدام المكتبة وقد يرجع ذلك للمحيط الذي كان يعيش فيه متمثلا في الأسرة أو المجتمع، وهنا يتوجب العمل على حثهم على استخدام المكتبة والتعريف بها وبخدمتها، إضافة لذلك تؤثر الحالة المزاجية للسجناء على تفاعلهم مع أنشطة المكتبة، حث نجد أن الكثير من السجناء لا يبدون اهتماما بالقراءة بين أربعة جدران بسبب الإحباط وعدم قدرتهم على التكييف والتأقلم مع المحيط الجديد.

الشق الثاني: مرتبط بالمكتبة، فعدم توافر المساحات الكافية لتقديم الخدمات وتوفير بيئة قرائية مناسبة تعمل على تشجيع السجناء على القراءة، فالقراءة داخل السجن ليست أمرا سهلاً نظر لاستحالة العزلة أو الخلوة حيث أن الزنزانات مشتركة والفوضى فيها متواصلة، هذا إلى جانب عدم ملائمة الرصيد لاحتياجات السجناء، ففي بعض البلدان خاصة الفقيرة منها هناك بعض مكتبات السجون بها تعاني من مشاكل عدم ملائمة الرصيد للاحتياجات، أي تفوق الكتب مستواهم العلمي والفكري والثقافي، فالنزلاء معروفون بمحدودية مستواهم التعليمي عامة، أو لا تناسبهم لأنها لا تعكس بيئتهم والواقع المعاش بالنسبة لهم، حيث لا تتعرض لأوضاعهم وظروفهم الخاصة

إنما تتحدث عن أوضاع وظروف مختلفة تماما عنهم (Asimwe, Glorias) كل هذه الأمور جعلت مما توفره المكتبة من خدمات عبارة عن نشاط ثانوي لا يمارس إلا من قبل قلة من السجناء المهتمين بالقراءة أكثر من أي نشاط أخر.

النموذج المفاهيمي:

يظهر لنا الاستعراض المتعمق والتحليلي للدراسات المعدة في مجال مكتبات السجون؛ الأبعاد المعرفية المتعلقة ببناء فلسفتها ورؤيتها، والتي شملت دراسة جوانب متعددة نحصرها في الآتي:

- ***المجموعة الأولى*** دراسات ركزت على تتبع التطور التاريخي لمكتبات السجون في محاولة منها لتحديد أهم المحطات أو نقاط التحول البارزة، والتي من خلالها أمكن رسم منظور متكامل عن البدايات، كما يؤرخ لها مع تعديل لبعض الحقائق وذلك من خلال الاستناد على معطيات علمية طرحت في هذه الدراسات، فمن خلال مثل هذه الدراسات تم تحديد بدايتها حيث كانت تقتصر على الكتب الدينية يقدمها رجال الدين لغرض حث السجناء على التوبة لتصبح مجالا موضوعيا لها نظرياتها المعرفية والسلوكية. ومن هنا أصبحت تعمل على تقديم خدمات ينصب اهتمامها على إعداد وتأهيل السجناء للعودة الى الحياة.
- ***المجموعة الثانية*** وهي تتمثل في الأدلة والنشرات التي تصدر عن الهيئات الحقوقية والإنسانية، والتي كان لها الأثر الكبير في حث متخذي القرار والسلطات العليا على سن قوانين من شأنها تعزيز دور مكتبات السجون، ففي بعض الدول تقوم بتخفيض مدة العقوبة لمن ينخرطون ضمن البرامج التأهيلية والتي يكون للمكتبة إسهاما فيها، ومثل هذه القوانين من شأنها حث السجناء على تحسين من مستوياتهم العلمية خاصة وأن العديد من الإحصائيات أظهرت ارتفاع نسبة الأمية بين نزلاء السجون على مستوي العالم.
- ***المجموعة الثالثة*** والتي كان لها أثر واضح في تعزيز دور مكتبات السجون هي الدراسات المعدة من قبل التربويين وعلماء النفس والسلوك، والتي ركزت على شرح وتحليل وتفسير السلوك الإنساني والعمل على فهمه، ويمثل ما قدمته من نتائج عاملاً محفزاً على الاهتمام بالجانب السلوكي وتعديله للسجناء وأحدثت التحول الجوهري في مفهوم العقاب، فمن خلالها أمكن تحديد العوامل المؤثرة في سلوك السجناء والمتغيرات وتصنيفها وفقا لتأثيرها. وهذا بكل تأكيد ساعد المكتبين على فهم السجناء وتحديد احتياجاتهم والعمل على تصميم خدمات تشبع هذه الاحتياجات.

- ***المجموعة الرابعة*** من الدراسات تلك المعدة من قبل المتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين:
- **القسم الأول** ركز على دراسة الأثر، أي أثر الخدمات على تحسين سلوك السجناء، وهي ليست بالكثيرة ولا يمكن الاعتماد على نتائجها في تصميم الخدمات حيث أنها لم تشمل كافة الشرائح العمرية ولم تقم بتقديم نتائج يمكن تعميمها.
- **القسم الثاني** من الدراسات ركز على تقييم الخدمات المكتبية داخل السجون، وشملت العديد من المكتبات وهي تميل إلى التعريف بالخدمات المقدمة، وتحديد لاهم الصعوبات التي تواجه المكتبات أثناء تأدية خدماتها، مع تقديم مقترحات وحلول لتحسين خدماتها.

وعلى وضوء ما تقدم من استعراض للدراسات المتنوعة في هذا المجال تم الوصول إلى وضع نموذج يوضح عملية تقديم الخدمة المكتبية بمكتبات السجون مع تحديد للمؤثرات التي ترتبط بكل عنصر من العناصر (مقدم الخدمة ومستلم الخدمة) والشكل رقم (1) يوضح هذه العملية.

رسم توضيحي 1: يوضح النموذج المفاهيمي للخدمات المقدمة من قبل مكتبات السجون المستمدة من أدبيات الموضوع.

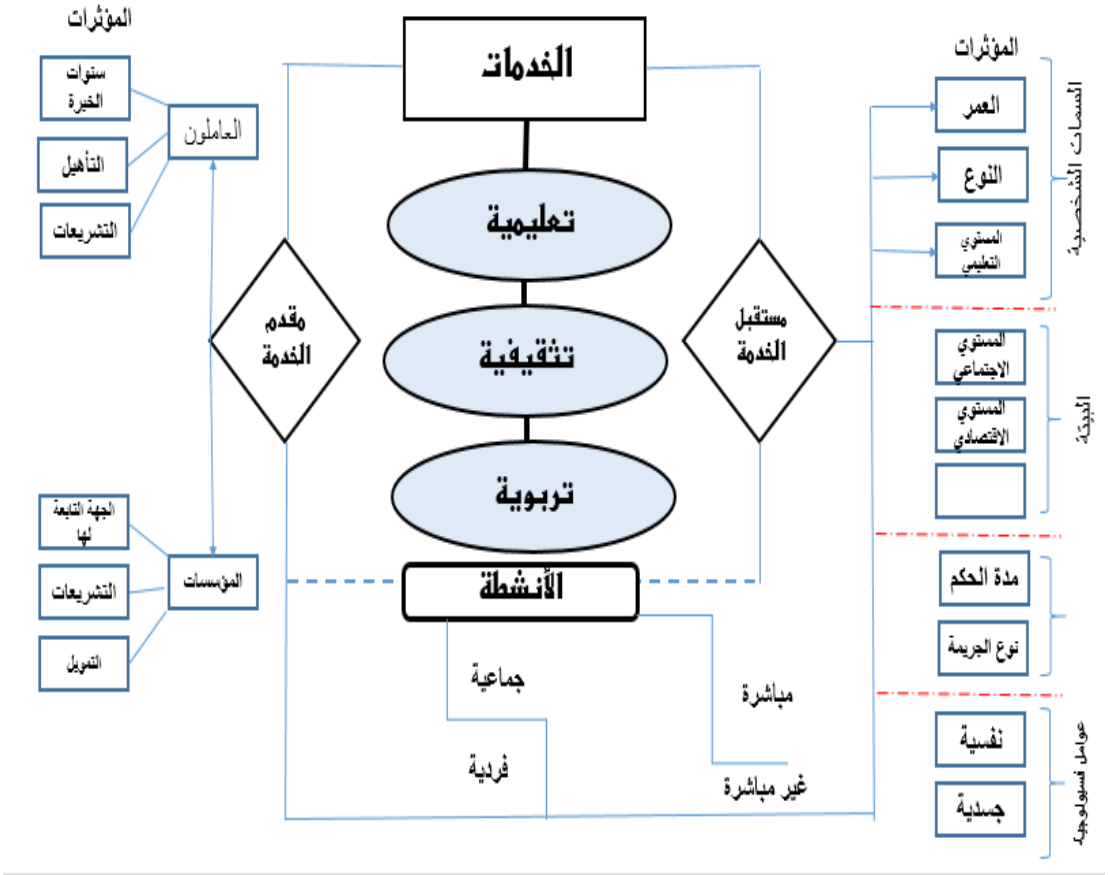

التصور المقترح لتفعيل مكتبة سجن الكويفية بمدينة بنغازي:

نبذة عامة عن مكتبة سجن الكويفية:

تأسست مكتبة سجن الكويفية تحت إشراف هيئة الإصلاح، وذلك كان استجابة للمقترح الذي تم تقديمه كمبادرة فردية من قبل الأستاذ جادالله الورفلي وزميله الأستاذ أسامة المغربي، عام 2014م غير أن الموافقة على المقترح وبدإ العمل به لم تتم إلا في عام 2016م، ومن ثم جاءت الموافقة النهائية وتم افتتاح المكتبة عام 2018م. وكانت البداية ب 500 كتاب معظمها مقدم من وزارة الثقافة وحاليا بلغ عدد الكتب 800 كتابا، ولا توجد سياسة مكتوبة توضح نوع وطبيعة مصادر المعلومات الواجب اقتنائها من قبل المكتبة وهذا مخالف للأسس العلمية المتعلقة بالاقتناء (جادالله الورفلي،2021).

وتعمل المكتبة على تقديم خدماتها للنزلاء والمتمثلة في إعارة الكتب من خلال سجل معد للإعارة. وما يقدم من قبل المكتبة غير كافي ولا يتوافق مع أهداف ووظائف مكتبات السجون التي نصت عليها المنظمات الحقوقية الدولية، غير أنه يعتبر بداية جيدة وخطوة تستحق الدعم من قبل المكتبيين والبحاث لأجل تقديم مقترحات من شأنها تعزيز دور مكتبات السجون والعمل على رسم السياسات التنظيمية للعمل بها، وفي هذا العمل نحاول تقديم تصورا مبدئيا.

والصور الآتية خاصة بمكتبة سجن الكويفية تظهر مدي الحاجة إلى الاهتمام بالمكتبة فهي تفتقر للقواعد الأساسية لتنظيم المجموعات المكتبية، حيث تظهر الكتب في الصورة رقم (1) على الرف بدون تصنيف لها، فحين تظهر الصورة رقم (2) مجموعة من الكتب قد وضعت على المنضدة لعدم توفر أرفق لها، كذلك فإن المساحة المخصصة ليست كافية للكتب وكذلك لتوفير خدمة المطالعة داخل المكتبة.

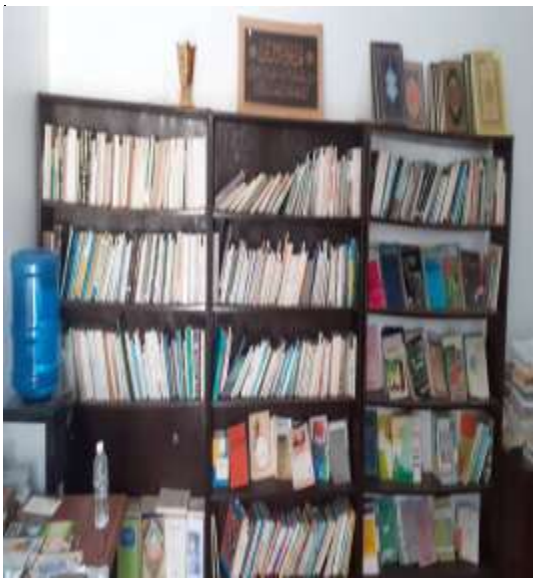

الصورة رقم (1) تظهر الكتب على الرفوف.

صورة رقم(2): توضح مجموعة من الكتب وضعت على منضدة لعدم توفر ارفف لها.

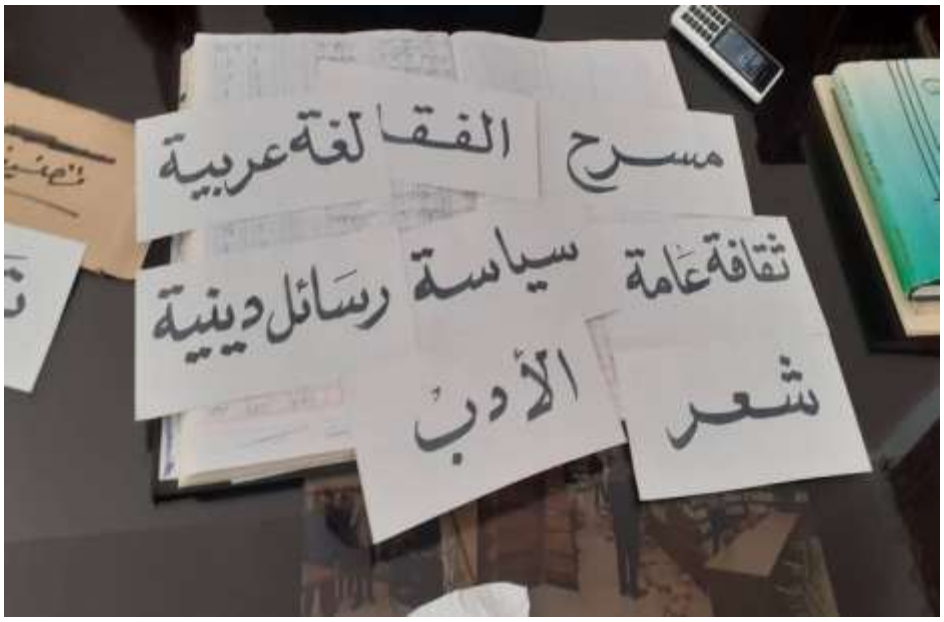

الصورة (3): تظهر التقسيم الموضوعي المتبع من قبل المكتبة لتصنيف الكتب وتوزيعها.

التصور المقترح:

من المهم قبل البدء في عملية وضع برنامج من قبل مكتبات السجون القيام بخطوة أساسية تتمثل في دراسة الواقع للوصول إلى سورة شاملة عن نمط النزلاء بالسجن، علاوة على معرفة الإمكانيات المتوفرة، ولهذا يجب أن يشمل التصور تحديدًا لنقطة الانطلاق نحو طريقة تقديم الخدمة، أو تقييم المتوفر في حال وجدها، وهذا التقييم يمكن اجراؤه داخليا، أو بمعاونة خبراء خارجين من الجامعات، أو بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة، على أن تتضمن عملية التقييم بيانات كمية ونوعية عن السجناء، وأن تركز على فهم ماهية الأنشطة المضطلع بها ونطاقها

وحجمها وجودتها وفرص التوسع التي يسمح بها، وذلك باستخدام نموذج معياري بناء على نتائج الدراسات السابقة.

وفي الشكل رقم (2) نوضح الأدوار التي يمكن أن تلعبها مكتبات السجون بصفة عامة والليبية بشكل خاص والمتمثلة في:

- ***الإدماج الاجتماعي***: يتواجب على مكتبات السجون العمل من خلال البرامج الجماعية وحتى الفردية على مساعدة السجناء على التكيف مع الحياة الاجتماعية داخل السجن دون أن يفقد مكونات شخصيته كفرد مستقل، وأن يشعر بضغط الجماعة عليه، وهذا لا يتحقق بدون وضع برنامج إرشادي متكامل يكون للمكتبة دور جوهري ضمنه.
- ***التأهيل للعودة إلى المجتمع***: تمثل عملية تأهيل السجين للعودة إلى المجتمع صالحا تحديا كبيرا بالسبة للقائمين على تعديل سلوك السجناء، وللمكتبة دور حيوي في هذا البرنامج من خلال المحاضرات التوعية التي من شأنها العمل على إعادة تكوين الشخصية بصورة سوية، وإكسابه ثقافة المجتمع السليمة حتى لا يعاود السلوك الإجرامي بعد خروجه من السجن. كذلك العمل على إعداد قوائم قرائية خاصة لكل سجين تتضمن مجموعة متنوعة من الكتب وذلك تحت إشراف المرشد النفسي والتي من شأنها أن تساعده على مجابهة المواقف الصعبة والحد من التوتر النفسي.
- ***التأهيل المهني***: تمثل برامج التأهيل المهني أحد المرتكزات التي يتم العمل عليها من قبل جهات الاختصاص لتعديل سلوك السجناء، ويتطلب الأمر توفير مصادر معلومات ترتبط بالبرامج التأهيلية التي يتم اعتمادها، والمكتبة يتواجب عليها أن تضع في اعتبارها توفير المصادر اللازمة لإنجاحها.
- ***التعليم***: وهو أحد الأدوار الأساسية التي تحرص السجون على تفعيله خاصة مع مناشدات العديد من المنظمات الدولية بضرورة الاهتمام بهذا الجانب، وكما هو متعارف علية لا تعليم بدون مكتبة، والمجال واسع ومتنوع للمكتبات لكي تدعم هذا الدور، فعلى سبيل المثال يتواجب عليها حصر البرامج التعليمية وإعداد قوائم بكل ما تحتاج إليه من مصادر تعليمية والعمل على توفيرها.
- ***التهذيب***: ويكون بإكساب النزلاء القيم الدينية والأخلاقية التي تساعد على التوبة، وعليه يتواجب على المكتبة المساندة لاكتساب هذه القيم من خلال توفير الكتب الدينية داخل المؤسسة العقابية والأشراف عليها تجنبا لحدوث انحرافات.

ولتحقيق هذه الأدوار يتطلب القيام بجملة من الأنشطة:

- العمل على التنسيق لإقامة محاضرات وورش عمل بين الحين والآخر، وذلك حسب المناسبات والفعاليات المحلية والعالمية، وذلك لأجل تحفيزهم على استعمال المكتبة.
- التنظيم لإقامة معارض للكتب داخل السجن في شكل مصغر جدا.
- توجه دعوات لمؤلفين معروفين على المستوى المحلي أو الوطني من أجل إلقاء محاضرات في مجال أو موضوع ما من أجل تحسيس النزلاء بأهمية القراءة والمطالعة.
- الحرص على توزيع الصحف والمجلات على النزلاء، وذلك لأجل الاطلاع على الأخبار والأحدث الوطنية والعالمية والتي من شأنها أن تقوي رابطة الاتصال بينهم وبين المجتمع. وهذا يتفق مع القاعدة 39 الخاصة بالمعاملة النموذجية للسجناء والتي تنص على ضرورة مواصلة الاطلاع وبشكل منتظم على المنشورات خاصة ذات الأهمية (عمر لعور، ص49). والمكتبة يجب أن توفر هذه الخدمة للنزلاء داخل الزنزانات، وأن تحرص على استمرارية وصول الصحف لهم بشكل منتظم.
- العمل على تجهيز القاعات المختلفة التي يتردد عليها النزلاء بأرفف توضع عليها الكتب بطريقة تثير اهتماماتهم والتي قد تكون لها الأثر في تحفيز النزلاء على القراءة والمطالعة وارتياد المكتبة.
- الإسهام في أنشطة محو الأمية، خاصة، وذلك من خلال العمل على توفير الكتب الخاصة بمحو الأمية، ومجلات تحسين مستوي الكتابة والقراءة إضافة للقواميس والمعاجم.
- العمل على إصدار صحف من إعداد النزلاء والتي تعكس قدراتهم على الكتابة والتعبير عن آرائهم.
- عروض الأفلام، ويكون ذلك من خلال انتقاء الأفلام الاجتماعية أو التربوية الهادفة وعرضها كل مساء والاستماع لآرائهم حول الأحداث.
- إقامة المسابقات المختلفة بين النزلاء كالمسابقات الدينية، والأدبية، ومسابقات في الإملاء أو الرسم.

رسم توضيحي 2: النموذج المعياري للأدوار التي يجب أن تضطلع بها مكتبات السجون والأنشطة المصاحبة لكل دور من الأدوار.

التوصيات:

يمكن لمكتبة السجن أن تكون جزءا هاما من الحياة داخل السجن، وإعادة التأهيل التربوي المفيد إذا تم العمل على تحقيق الاتي:

- يجب أن توفر مكتبة السجن فرصة للسجناء، لتطوير مهارات القراءة والكتابة، بما يحقق لهم متابعة اهتماماتهم الشخصية والثقافية، كالتعلم مدى الحياة، وينبغي على المكتبة توفير الموارد اللازمة لجميع هذه الأنشطة.
- العمل على توفير مجموعات تخدم احتياجات السجناء من حيث التعليم، الترفيه.
- دراسة سبل توسيع نظم المكتبات العامة، وخدماتها، لتشمل توعية الأشخاص بأهمية بالمؤسسات، بما في ذلك السجناء.
- يمكن لمكتبة السجن أن تكون مصدرا للمعلومات الحيوية، حول مدى نجاح السجناء السابقين، في الانخراط بالمجتمع، بعد خروجهم من السجن، من خلال توثيق تجاربهم.
- ينبغي وضع سياسات مكتوبة لتوفير خدمات المكتبة من قبل سلطات وطنية أو سلطات السجن المحلية، وينبغي لهذه السياسات أن تحدد بوضوح، رسالة المكتبة، وأهدافها، فضلا

عن مصادر التمويل، ومسؤوليات الإدارة عن خدمات المكتبة، وينبغي أن تستند سياسات المكتبة إلى القوانين واللوائح ذات الصلة، ويجب أن تتم مراجعتها بانتظام قصد تحديثها.

- سياسات مكتبة السجن يجب أن تستخدم كأساس لتطوير إجراءات المكتبة المحلية، وهذا عبر

مناقشة مجالات، مثل العمليات اليومية، وساعات العمل في المكتبة، واختيار مواد المكتبة، فهرسة الهبات ومعالجتها، والتداول، والوصول إلى المواد المخزنة، وعملية التعشيب، واحترام حقوق التأليف والنشر، بالإضافة إلى جمع بيانات المكتبة، والتزويد بالموظفين، ووضع الميزانيات، وخدمات القارئ، واستعراض السياسات، واستخدام أجهزة الكمبيوتر، وتكنولوجيا المعلومات.

- ضرورة العمل على تطوير المكتبة، وتنفيذ خطة على المدى الطويل (3-5) سنوات يجب أن تستند الخطة إلى تقييم معمق لاحتياجات السجناء.
- يجب أن يكون السجناء قادرين على زيارة المكتبة كل أسبوع على الأقل، ولفترات طويلة تكون كافية لاختيار المواد، والاطلاع عليها، طرح الأسئلة المرجعية، طلب رقم مواد الاستعارة، قراءة المواد التي لا تعار، والمشاركة في الأنشطة الثقافية المنظمة من طرف المكتبة.
- خدمات المكتبة يجب أن تكون متوافقة مع برامج التربية، والعمل التدريبي من أجل ضمان الاستفادة من هذه البرامج.
- من حق السجناء في حالة العزل بعنابر المستشفيات، أو الحبس الاحتياطي، أو في وحدات العقاب... إلخ الحصول على فهرس في شكل مطبوع أو شكل إلكتروني لمكتبة السجن وأن يسمح لهم بطلب المواد من قائمة الفهرس أو من خلال التعاون بين المكتبات الخارجية.

قائمة المصادر:

- جاب الله مالك (2019) واقع وآفاق مكتبات السجون في الجزائر. جامعة محمد بسكرة. الجزائر رسالة ماجستير.
- جاد الله الورفلي، اسامة المغربي (2021). مقابلة بمكتبة سجن الكويفية. بنغازي – الساعة 11 الموافق 12-6-2021.
- حسن مبارك طالب (2000). العمل التطوعي لنزلاء المؤسسات والإصلاح. نايف: العربية للعلوم الأمنية، الرياض. ص33.
- غالب عوض النوايسة. (2000). خدمات المستفيدين من المكتبات ومراكز المعلومات. دار صفاء للطباعة والنشر: عمان. ص 289.
- غالب عوض النوايسة (2000). خدمات المستفيدين من المكتبات ومراكز المعلومات .دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع: عمان .

- غانم محمد غانم(1994) .حقوق الأنسان في السجون .جامعة الكويت.
- السريع بن محمد سريع (2008). "مكتبات السجون والمؤسسات الإصلاحية" الصادرة في مجلة: دراسات في أنواع المكتبات، عن مكتبة الملك فهد بالرياض بالسعودية. مج1، ع3
- فاطمة الشيخ ،عبد اللطيف صوفي(2005) ،الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ،الأدلة الإرشادية لخدمات المكتبية للسجناء تونسAFLI .
- قانون تنظيم السجون (1989) . ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- محمد أمين البنهاوي (2008). **عالم الكتب والقراءة والمكتبات** .دار ومكتبة الهلال: دار الشروق. بيروت . ص 157.
- محمد عبد الله الوريكات (2008). أصول علمي الأجرام والعقاب. دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، ص 268-265.
- محمد نجيب حسني(1970). السجون اللبنانية في ضوء النظريات الحديثة في معالجة السجناء. جامعة بيروت العربية: ص88.
- مهدي شباحي(2013) . واقع مكتبات السجون في الجزائر ومدى توافقها مع إرشادات الافلا IFLAاستقصاء ميداني لأربع مكتبات بمؤسسات إعادة التربية والتأهيل. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم المكتبات والتوثيق قسم علم المكتبات والتوثيق، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية. جامعة بوزريعة الجزائر.

https://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=lbb240230223043&search=books

- American Association of Law Libraries. (1996) Contemporary Social Problems and Special Interest Section. Recommended collections for prison and other institution law libraries. (Rev.ed.). Chicago, IL: American Association of Law Libraries.
- Asimwe Glorias, kinengyere, Alison A. Role des bibliothéques et de linformisation des détenues enouganda13-18 Aoute http://conference, ifla.org/past/ifla 77/150-assiimwe-fr). [Accessed: 10 April 2021].
- Bramley Gerald (1978) outreach. Library services for the institutionalized elderly and the physically handicapped. London :Clive Bingley.pp232. https://nccardinal.org/eg/opac/record/10084674?page=1;query=subject%3ALibraries%20and%20people%20with%20disabilities [Accessed: 13 may 2021].
- Garner, J. (2017) *Experiencing the use of Australian prison libraries: a phenomenological study*. Doctoral Thesis. RMIT University, Melbourne.
- Lehmann, V. and Locke, J. (2005) *IFLA Guidelines for Library Services to Prisoners*. The Hague: IFLA.
- Lehmann, V. (2011) Challenges and accomplishments in U.S. prison libraries. *Library Trends*, *59*(3), 490-508. doi: 10.1353/lib.2011.0001
- Liebling, A. (1999) Doing research in prison: Breaking the silence? *Theoretical Criminology*, 3(2), 147-173. https://doi.org/10.1177/1362480699003002002
- Liebling, A. (2012) *Can human beings flourish in prison?* Paper delivered at PPT Lecture, London, 29 May 2012. Available from: http://www.artsevidence.org.uk/media/uploads/evaluation-downloads/can humanbeings-flourish-in-prison---alison- liebling---may-2012.pdf [Accessed: 30 April 2021].
- Finlay, J. (2018a) Prison Libraries Impact Framework. [Blog Post] *Jayne Finlay Personal Website*. Available from: https://jaynefinlay.wordpress.com/2018/12/10/prisonlibraries-impact-framework/ [Accessed: 10 may 2021].

- Finlay, J. (2020) Exploring the role of the library in the learning experiences of people in prison: Insights from Northern Ireland and Scotland Faculty of Arts, Humanities and Social Sciences Ulster University. Available from: https://pure.ulster.ac.uk/ws/portalfiles/portal/79599262/2020FinlayJPhD.pdf [Accessed: 20 April 2020].
- Medina, L.D.(2000). The importance of prison library. Education Libraries,24,17.
- Prison Review Team (2011b) *Review of the Northern Ireland Prison Service: conditions, management and oversight of all prisons – Final Report*. Belfast: Prison Review Team. Prison Rules 1999. Available from: http://www.legislation.gov.uk/uksi/1999/728/contents/made [Accessed: 10 may 2021].
- Trounstine, J. and Waxler, R. P. (2006) *Finding a voice: The practice of changing lives through literature*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Sweeney, M. (2010) *Reading is my window: Books and the art of reading in women's prisons*. Chapel Hill: The University of North Carolina Press.
- Vogel, B. (2009) *The prison library primer*. Lanham: Scarecrow Press.
- United Nations (2015) *United Nations Standard Minimum Rules for the Treatment of Prisoners (the Nelson Mandela Rules)* Available from: https://cdn.penalreform.org/wpcontent/uploads/1957/06/ENG.pdf [Accessed: 10 April 2021].